سؤال كبير عن الدول الصغيرة

هل بمقدورها التغلب على مواطن الضعف المتصلة بأحجامها والنمو بوتيرة أسرع وأكثر اتساقا؟

قوارب تعبر جزر سيشيل

سروت جاهان وكي وانغ

لكل بلد كبير مثل الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية، توجد دولة صغيرة مثل سورينام وتوفالو وسيشيل. وتماما مثلما تمثل الدول الكبيرة مجموعة متنوعة، ينطبق نفس الشيء على الدول التي يقل عدد سكانها عن ١,٥ مليون نسمة.

وبعض هذه الدول غني. وبعضها فقير. وفي الواقع، تغطي الدول الصغيرة طائفة مستويات الدخل (راجع الجدول). فهناك بلدان مصدرة للوقود مرتفعة الدخل مثل البحرين. وهناك أيضا بلدان في مجموعة الدخل المنخفض مثل جيبوتي. وبالمثل، تبين المؤشرات الاجتماعية طائفة واسعة من التنمية. فبعض الدول الصغيرة، مثل لكسمبرغ، تصنف من بين أعلى الدول في آخر مؤشر للتنمية البشرية أعدته الأمم المتحدة، بينما تصنف دول أخرى، مثل بوتان، من بين أدنى الدول في هذا المؤشر (راجع الرسم البياني ١).

ومعظم الدول الصغيرة جزر أو دول متعددة الجزر متفرقة على نطاق واسع؛ وبعضها بلدان غير ساحلية. وبعضها يقع في أماكن بعيدة عن الأسواق الرئيسية. وأصغر هذه الدول، التي تعرف باسم الدول بالغة الصغر، لديها تعداد سكاني يقل عن ٢٠٠ ألف نسمة. ويتألف نحو خمس البلدان الأعضاء في الصندوق من دول صغيرة.

وقد تكون هذه الدول صغيرة. إلا أن الدول الصغيرة متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل التي نحللها في هذا المقال تواجه مشكلات معقدة. فتوفالو، الجزيرة الواقعة في المحيط الهادئ، مثلا، والتي تبلغ مساحة اليابسة فيها ١٠ أميال مربعة، تشكل نحو سبع حجم واشنطن العاصمة. ويؤدي ذلك إلى صعوبة زراعة المحاصيل. وفي المقابل، فإن جارتها كيريباس بها تعداد سكاني يبلغ ١٠٠ ألف نسمة، ينتشرون على مساحة ٣,٥ مليون كيلومتر مربع من المحيط – وهي مساحة تكاد تعادل مساحة شبه القارة الهندية. ويؤدي ذلك إلى إيجاد صعوبة بالغة في إدارتها.

وتتألف معظم البلدان الجزرية في المحيط الهادئ من مئات الجزر الصغيرة المتفرقة على مساحة من المحيط الهادئ تشغل ١٥٪ من مساحة الكرة الأرضية. ويتسبب هذا التشتت في كثير من المشكلات، ليس أقلها ارتفاع تكاليف التجارة. وعلى سبيل المثال، تبعد دولتا ساموا وبالاو الواقعتان في المحيط الهادئ إحداهما عن الأخرى بنفس مقدار البعد بين الساحل الشرقي للولايات المتحدة وإنجلترا.

الدول الصغيرة في كل مكان

تقع الدول الصغيرة، ذات مستويات الدخل المختلفة، في مناطق كثيرة في العالم.

	بلدان الشريحة العليا في البلدان متوسطة الدخل		بلدان الشريحة الدنيا في البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل	
الدول الصغيرة	جزر البهاما	ملديف	بوتان	بليز
	بربادوس	موريشيوس	فيجي	غيانا
	سورينام	الجبل الأسود	جزر سليمان	الرأس الأخضر
	ترينيداد وتوباغو		تيمور–ليشتي	جزر القمر
			فانواتو	سوازيلند
				جيبوتي
الدول بالغة الصغر	أنتيغوا وبربودا	بالاو	كيريباس	سان تومي وبرينسيبي
	دومينيكا	تونغا	جزر مارشال	
	غرينادا	توفالو	ميكرونيزيا	
	سانت كيتس ونيفيس	سيشيل	ساموا	
	سانت لوسيا			
	سان فنسنت وجزر غرينادين			

إفريقيا آسيا والمحيط الهادئ أوروبا الشرق الأوسط وآسيا الوسطى نصف الكرة الغربي

المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي؛ والبنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

ملاحظة: تقتصر القائمة على الاقتصادات النامية الأعضاء في صندوق النقد الدولي. والدول الصغيرة هي التي يقل عدد سكانها عن ١,٥ مليون نسمة، أما الدول بالغة الصغر فهي التي يقل عدد سكانها عن ٢٠٠ ألف نسمة. والبلدان الواقعة في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل هي التي يتراوح نصيب الفرد فيها من الدخل من ٤٠٨٦ دولارا أمريكيا إلى ١٢٦١٥ دولارا أمريكيا؛ والبلدان الواقعة في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل هي التي يتراوح نصيب الفرد فيها من الدخل من ١٠٣٦ دولارا أمريكيا إلى ٤٠٨٥ دولارا أمريكيا؛ والبلدان منخفضة الدخل هي التي يبلغ نصيب الفرد فيها من الدخل ١٠٣٥ دولارا أو أقل على أساس طريقة أطلس للبنك الدولي. ولا يشمل الجدول الدول الصغيرة ذات الدخل المرتفع والاقتصاد المتقدم، وتشمل البحرين وبروناي دار السلام وقبرص وإستونيا وغينيا الاستوائية وأيسلندا ولكسمبرغ ومالطة وسان مارينو.

مشكلة مشتركة

تشترك الدول الصغيرة في مشكلة واحدة، وهي القيود التي تواجهها بسبب حجمها.

وبالنسبة للمشاريع الجديدة، فنظرا لأن أعداد السكان في هذه الدول صغيرة للغاية، لا تستطيع الدول نشر التكاليف الثابتة للحكومة أو الأعمال التجارية على عدد كبير من الأشخاص – أي أنها لا تستطيع تحقيق وفورات في الحجم بنفس الطريقة التي تستطيع الدول الأكبر تحقيقها. والنتيجة المترتبة على عدم وفورات الحجم هذه، حسب تسمية الاقتصاديين، هي ارتفاع التكاليف في كل من القطاعين العام والخاص.

وينعكس أيضا حجمها الصغير فيما يبدو في عدد من السمات الاقتصادية الكلية على النحو التالي:

• **ضيق قاعدة الإنتاج**: على الرغم من عدم توحد هذه الاقتصادات – فبعضها مصدرة للسلع الأولية، وبعضها قائم على الخدمات (السياحة أو الخدمات المالية بالدرجة الأولى) – فإنها جميعا تواجه مشكلات إنشاء قاعدة اقتصادية تنافسية. وحيثما تتنافس، يكون التنافس محصورا عادة في سلعة أو خدمة واحدة أو اثنتين، مما يتركها عرضة للتقلبات في حفنة من الصناعات. وتمثل السياحة أكثر من نصف العائد الخارجي لكثير من الجزر الكاريبية. وبالمثل، يعتمد عدد كبير من الدول الصغيرة في المحيط الهادئ على منتج واحد لمعظم عائداتها من الصادرات. ففي جزر سليمان، على سبيل المثال، تأتي نصف عائدات التصدير من الأخشاب.

• **كبر حجم الحكومة**: وفقا لقياس نسبة النفقات الحكومية إلى إجمالي الناتج المحلي، توجد لدى الدول الصغيرة غالبا حكومات أكبر من تلك القائمة لدى الدول الأكبر. ويعزى ذلك جزئيا إلى عدم وفورات الحجم التي تجعل مسألة تقديم السلع والخدمات العامة أعلى تكلفة مما هي الحال في الدول الأكبر. وإضافة إلى ذلك، تتسم حصة كبيرة من النفقات بعدم المرونة نسبيا – مثل النفقات الموجهة للكوارث الطبيعية الشائعة جدا – أو بصعوبة خفضها، مثل فاتورة أجور موظفي القطاع العام. وكثيرا ما أدى ارتفاع مستويات الإنفاق إلى ارتفاع مستويات الدين (راجع الرسم البياني ٢).

• **ضعف تطوير القطاع المالي**: اكتسب ما يقرب من نصف الدول الصغيرة أهمية باعتبارها مراكز مالية خارجية. إلا أن المؤسسات المالية في المراكز المالية الخارجية عادة ما تخدم غير المقيمين. وبوجه عام، تفتقر القطاع المالية إلى العمق، وتتسم بالتركز، ولا تقدم لمواطنيها إمكانية كافية للحصول على التمويل. وتهيمن البنوك على القطاعات المالية، وغالبا ما يكون ارتفاع سعر الإقراض الذي تفرضه عائقا أمام الاستثمار. كذلك، فنظرا لأن القطاعات الخاصة في الدول الصغيرة محدودة للغاية، غالبا ما ينتهي الأمر بقيام البنوك التجارية بتمويل الحكومة – مما يعرض سلامتها للخطر بانكشافها الكبير لمقترض واحد. وقد أدى ذلك أيضا إلى تعقيد إجراءات السياسة الاقتصادية الرامية إلى خفض مستوى الدين. ففي بلدان الكاريبي التي ترتفع فيها مستويات المديونية، على سبيل المثال، تحوز البنوك التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية ثلثي الدين العام المحلي. وفي البلدان الأكبر، يكون الدين عادة مملوكا لمجموعة من الأفراد ولمؤسسات مالية وغير مالية.

الرسم البياني ١

في وضع متكافئ

تتشابه مستويات التنمية لدى الدول الصغيرة والدول بالغة الصغر مع الدول الأكبر ذات الدخول المتشابهة – سواء كان القياس المستخدم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أو مؤشرات التنمية البشرية، مثل متوسط العمر المتوقع والتعليم.

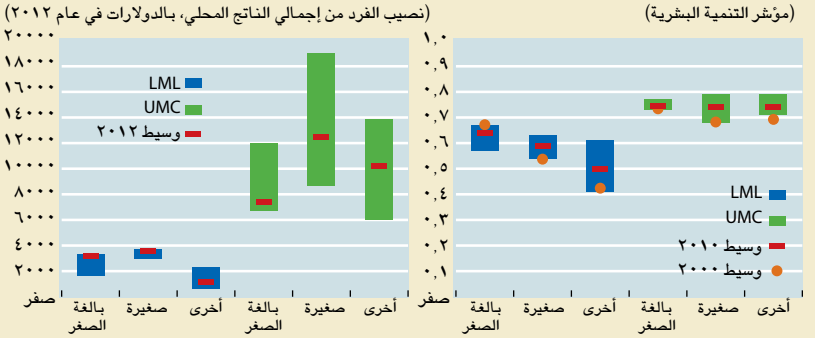

المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي؛ والبنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

ملاحظة: الدول بالغة الصغر هي التي يقل عدد سكانها عن ٢٠٠ ألف نسمة والدول الصغيرة هي التي يقل عدد سكانها عن ١,٥ مليون نسمة، وتمثل فئة «أخرى» الدول التي يزيد عدد سكانها على ١,٥ مليون نسمة. ويشير اختصار LML إلى البلدان الواقعة في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل، التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل عن ٤٠٨٥ دولارا أمريكيا. ويشير اختصار UMC إلى البلدان الواقعة في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، التي يتراوح نصيب الفرد فيها من الدخل من ٤٠٨٦ دولارا أمريكيا إلى ١٢٦١٥ دولارا أمريكيا؛ وفي كل من اللوحتين، تشير الأعمدة إلى النطاق الواقع بين المئين الخامس والعشرين والمئين الخامس والسبعين لكل مجموعة من الدول. وفي مؤشر التنمية العالمية، تمثل الدائرة المؤشر الوسيط في عام ٢٠٠٠، ويمثل العمود الأفقي المؤشر الوسيط في عام ٢٠١٠. ويتضمن مؤشر عام ٢٠٠٠ بيانات لعدد ١٦ دولة صغيرة.

الرسم البياني ٢

مقترضون كبار

مقارنة بالنظراء الأكبر، تبلغ مستويات الدين العام في الدول الصغيرة مستويات أعلى.

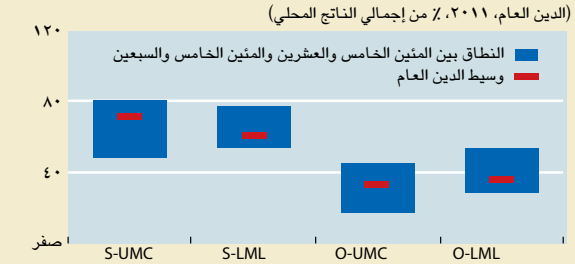

المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي؛ والبنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية وقاعدة بيانات التنمية والهيكل الماليين؛ وحسابات خبراء الصندوق.

ملاحظة: يشير اختصار S-UMC إلى الدول الصغيرة الواقعة في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل؛ ويشير اختصار S-LML إلى الدول الصغيرة الواقعة في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل؛ يشير اختصار O-UMC إلى الدول الأكبر الواقعة في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل؛ ويشير اختصار O-LML إلى الدول الأكبر الواقعة في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل؛ والبلدان الواقعة في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل هي التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل عن ٤٠٨٥ دولارا أمريكيا. والبلدان الواقعة في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل هي التي يتراوح نصيب الفرد فيها من الدخل من ٤٠٨٦ دولارا أمريكيا إلى ١٢٦١٥ دولارا أمريكيا.

• **أسعار الصرف الثابتة**: يرجح للدول الصغيرة بدرجة أكبر من الدول الأكبر أن تربط أسعار الصرف لديها بعملة أخرى. ويرتبط عدد كبير من هذه الدول الصغيرة بصورة وثيقة ببضعة اقتصادات أكبر تمثل معظم عائداتها من التصدير. ويؤدي ربط سعر الصرف إلى حذف تقلب أسعار الصرف، وهو ما يساعد على تمهيد عائدات التصدير. وفي الوقت نفسه، يتعين على الدول الصغيرة حيازة احتياطيات أعلى من الاحتياطيات لدى الدول الأكبر – ليس فقط للدفاع عن عملاتها وإنما أيضا لتحصين نفسها من أي أحداث خارجية معاكسة يمكن أن يكون لها أثر سلبي كبير على حسن حالها. ومع ذلك، تمتلك معظم هذه الدول احتياطيات تقل عن المستوى الذي يعتبر أمثل. وتملك الدول الصغيرة أيضا قدرة أكثر محدودية على إدارة سياساتها النقدية. وعلى سبيل المثال، فإن خمسا من الدول الصغيرة الثلاثة عشر الواقعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا يوجد لديها بنك مركزي.

• **الانفتاح التجاري**: تتسم الدول الصغيرة أيضا بأنها أكثر انفتاحا على التجارة. وتبلغ نسب التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي مستويات أعلى بكثير في الاقتصادات الأصغر منها في الاقتصادات الأكبر التي تطبق سياسات مشابهة. ويوجد أيضا لدى الدول الصغيرة فيما يبدو عدد أقل من الحواجز التجارية. ويؤدي ارتفاع درجة الانفتاح التجاري غالبا إلى تعريض الدول الصغيرة لأخطار الصدمات من معدلات التبادل التجاري (أسعار الصادرات مقارنة بأسعار الواردات).

وتواجه الدول الصغيرة أيضا مسائل مشتركة. فكثير منها يقع في المحيط المفتوح، وهو ما يجعلها عرضة للكوارث الطبيعية (مثل الزلازل والأعاصير)، ونظرا لصغر حجمها، غالبا ما يطال الضرر الناجم عن هذه الجوارث جميع السكان والاقتصاد بأكمله.

وتفرض الكوارث الطبيعية على الدول البالغة الصغر في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ تكلفة سنوية تعادل ٣ إلى ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفي الوقت نفسه، فإن عددا كبيرا من هذه الدول جزر تواجه تحديات خاصة نتيجة لتغير المناخ. ويمكن أن تكون كيريباس على سبيل المثال أول بلد يشهد اختفاء أراضيه تحت المياه نتيجة لتغير المناخ العالمي الذي يتسبب في ذوبان الجليد في القطب الشمالي، مما يؤدي إلى رفع مستوى البحار.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون الموقع النائي لكثير من هذه البلدان مشكلة لأن ندرة الأراضي القابلة للزراعة تجعلها تعتمد على استيراد المواد الغذائية، وهو ما يمكن أن تكون تكلفته مرتفعة للغاية.

التقلب هو سيد الموقف

في أغلب الحالات، لم تحقق الدول الصغيرة نفس التحسن في النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الأكبر منذ أواخر التسعينات (راجع الرسم البياني ٣). فالوتيرة التي نمت بها الدول الكبيرة في الألفينات كانت أسرع بكثير من وتيرة نموها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، فجاء أداؤها أفضل من أداء الدول الأصغر. وهناك أسباب كثيرة تفسر سبب تأخر الدول الصغيرة عن أقرانها الأكبر – ومنها «هجرة الأدمغة»، حيث تسعى العناصر الأفضل والأذكى إلى العثور على فرص أوسع متاحة في الاقتصادات الأكبر. ويؤدي تناقص التفضيلات التجارية في صادرات السلع مثل الموز والسكر إلى كبح الدول الصغيرة.

الرسم البياني ٣

كيف تنمو

تأخرت معظم الدول بالغة الصغر والدول الصغيرة عن نظرائها الأكبر من حيث نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

(نمو نصيب الفرد الحقيقي من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٠٠–٢٠١١، ٪)

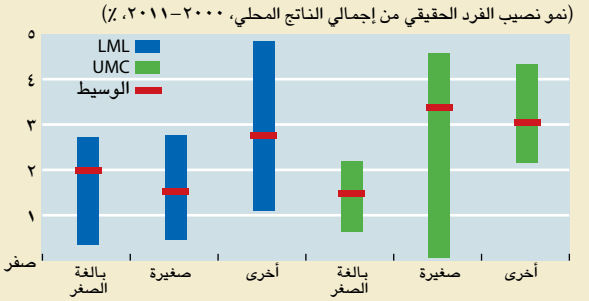

المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي؛ والبنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء الصندوق.

ملاحظة: الدول بالغة الصغر هي التي يقل عدد سكانها عن ٢٠٠ ألف نسمة والدول الصغيرة هي التي يقل عدد سكانها عن ١,٥ مليون نسمة. وتمثل فئة «أخرى» الدول التي يزيد عدد سكانها على ١,٥ مليون نسمة. ويشير اختصار LML إلى البلدان الواقعة في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل، التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل عن ٤٠٨٥ دولارا أمريكيا. ويشير اختصار UMC إلى البلدان الواقعة في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، التي يتراوح نصيب الفرد فيها من الدخل من ٤٠٨٦ دولارا أمريكيا إلى ١٢٦١٥ دولارا أمريكيا؛ وتشير الأعمدة العمودية إلى نطاق نمو إجمالي الناتج المحلي الواقع بين المئين الخامس والعشرين والمئين الخامس والسبعين لكل مجموعة من الدول.

إلا أن أبرز المشكلات التي تواجهها هذه الدول هو التقلب. فقد عانت الدول الصغيرة من شدة تقلبات النمو الاقتصادي، التي تؤدي في الأجل الطويل إلى إعاقة النمو، وزيادة تفاوت الدخل، وزيادة الفقر. وخلال الألفينات، شهدت الدول الصغيرة تقلبا في النمو بدرجة أعلى بشكل ملحوظ من تقلبه في نظرائها الأكبر – ومعدلات نمو أدنى. وتتسم حساباتها الجارية – بصفة رئيسية الفرق بين ما تصدره الدول الصغيرة وما تستورده – بقدر من التقلب أكبر بكثير مما تتسم به الحسابات الجارية للدول الأكبر ذات مستويات الدخل المشابهة. ويمكن أن يعكس ذلك زيادة تقلب معدلات التبادل

لم تحقق الدول الصغيرة نفس التحسن في النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الأكبر

التجاري، الذي يكون أثره أكبر على الدول الصغيرة بسبب انفتاحها التجاري الأكبر. وفي قطاع المالية العامة، يوجد قدر أكبر من التقلب في كل من الإيرادات والنفقات. ويرتبط تقلب الإيرادات غالبا بزيادة الاعتماد على الضرائب التجارية، التي تزيد وتنقص مع زيادة التجارة وانحسارها. أما تقلب الدخل فغالبا ما يرتبط بالإنفاق الرأسمالي «المتكتل»، وباستجابة النفقات للكوارث الطبيعية، وبعدم وجود انضباط متصل بضعف قدرات الحكم.

تحقيق أقصى استفادة من الوضع

بالرغم من ذلك، يمكن أن تعوض الدول الصغيرة مشكلاتها المتعلقة بأحجامها باتخاذ خطوات لاستغلال مزاياها وموازنة عيوبها. وعلى وجه العموم، ينبغي أن تقوم هذه الدول باتباع ما يلي:

• **سياسات اقتصادية سليمة**: أفضل علاج للتقلب هو الوقاية – من خلال سياسات قوية. وعلى سبيل المثال، يمكن الحد من تقلب الإيرادات بخفض الاعتماد على الضرائب التجارية. وقد بدأت الدول الصغيرة في النظر إلى موارد أخرى للإيراد، ونجح عدد كبير منها في اعتماد ضرائب القيمة المضافة. وقد أدى استحداث هذه الضرائب في الدول بالغة الصغر في منطقة البحر الكاريبي إلى إعادة تشكيل هيكل الإيرادات وتيسير تحصيلها. ويمكن خفض تقلب النفقات بتنفيذ إصلاحات في القطاع العام تهدف إلى تحسين الحوكمة وتنفيذ إصلاحات هيكلية جوهرية في الاقتصاد. ويمكن خفض التقلب في القطاع الخارجي بتنويع الصادرات وشركاء التجارة. ورغم أن ساموا بلد بالغ الصغر، فقد نجح في تنويع منتجات صادراته وأسواقه – بعد أن بينت آفة مرض ورق القلقاس في التسعينات أهمية خفض الاعتماد على محصول واحد.

وإضافة إلى الحد من التقلب، يتعين أن تقوم الدول الصغيرة بتعزيز الاستقرار. وينبغي أن تقترن الخطوات المتخذة لزيادة الخدمات المالية برقابة حريصة من جانب السلطات القانونية والرقابية المعنية لكفالة الاستقرار المالي. ونظرا لتعرض الدول الصغيرة بدرجة أكبر للصدمات الخارجية، فإنه ينبغي لها بناء احتياطيات كافية أو تخصيص مبالغ إضافية في الميزانية لمواجهة الكوارث المحتملة وكذلك تقصي التغطية التأمينية.

• **التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي**: إحدى الطرق لمواجهة عيب الحجم هو إنشاء أسواق أكبر من خلال التكامل الإقليمي. وقد بلغت المبادرات من هذا النوع مرحلة متقدمة للغاية في منطقة الكاريبي. وعلى سبيل المثال تهدف السوق الإقليمية للأوراق المالية الحكومية التابعة للاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي إلى دمج الأسواق الوطنية القائمة للأوراق المالية في سوق

إقليمية واحدة، مما يساعد على استغلال وفورات الحجم في الأسواق المالية. وبالمثل، يستخدم البنك المركزي لدول شرق الكاريبي حسابا احتياطيا لصناديق الطوارئ لمساعدة البلدان الأعضاء التي تواجه صعوبات اقتصادية، بما فيها الصعوبات التي تتسبب فيها الكوارث الطبيعية.

• **إشراك المجتمع الدولي**: يمكن أيضا أن تقوم الدول الصغيرة بإشراك المؤسسات الدولية والشركاء الإنمائيين الدوليين في تحديد حلول مشتركة للمشكلات الإقليمية. وعلى سبيل المثال، ساعد البنك الدولي على إقامة آلية متعددة الأقطار للتضامن في توزيع المخاطر واستحداث أداة تأمينية عن الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية. كذلك، شجعت مبادرة المعونة من أجل التجارة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية على إنشاء بنية تحتية إقليمية متصلة بالتجارة. وقد ساعدت الآليات المتفق عليها دوليا لإعادة هيكلية الديون وتخفيف أعبائها، مثل المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك») والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، بعض الدول الصغيرة على خفض أعباء ديونها. وغالبا ما تكون المساعدة المالية حاسمة للدول الصغيرة. وحتى تتجاوز الدول الصغيرة الصدمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث الخارجية، قامت هذه الدول باستخدام عدد من أدوات التمويل المقدمة من صندوق النقد الدولي – بما في ذلك تسهيل الائتمان السريع، وهو نوع من المساعدة في حالات الطوارئ. ولعل الأهم من ذلك هو أنه يمكن للمؤسسات الدولية تقديم المساعدة الفنية والتدريب المفصل لملاءمة احتياجات فرادى الدول.

السياسات هي الأهم

يفرض حجم الدولة قيودا عليها، إلا أن اتباع سياسات فعالة يمكن أن يساعد الدول الصغيرة على التغلب على هذه القيود. وعلى سبيل المثال، كانت موريشيوس – وهي دولة جزرية نائية صغيرة على ساحل شرق أفريقيا مرشحا قويا للإخفاق حسبما ارتأى جيمس ميد، الاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل، في الستينات. فقد كانت تعتمد على محصول واحد هو السكر؛ وكانت عرضة لصدمات معدلات التبادل التجاري؛ وكانت لديها مستويات مرتفعة من البطالة؛ وكانت تفتقر إلى الموارد الطبيعية. إلا أن البلد أثبت أن ميد كان مخطئا. فقد مضى نحو بناء اقتصاد متوسط الدخل يقوم على درجة كبيرة من التنوع ويحقق إيرادات من السياحة والتمويل والمنسوجات والتكنولوجيا المتقدمة – وكذلك من السكر. وسواء كان القياس المستخدم هو نصيب الفرد من الدخل، أو مؤشرات التنمية البشرية، أو مؤشرات الحوكمة، فإن موريشيوس تأتي على رأس البلدان الإفريقية. وقد أدت السياسات الحريصة التي اعتمدتها موريشيوس إلى الإسراع بعملية تحولها. فقد قامت على سبيل المثال بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمساعدتها على حفز صناعاتها وبناء مؤسسات قوية لدعم النمو.

في الواقع، تستطيع الدول الصغيرة معالجة مواطن الضعف لديها. ■

سروت جاهان اقتصادي، وكي وانغ مساعد باحث في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة.

ويستند هذا المقال إلى تقرير المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٣ عن قضايا السياسات بعنوان «القضايا الاقتصادية الكلية في الدول الصغيرة وانعكاساتها على مشاركة الصندوق.» ولهذه الورقة ملحقان تكميليان هما: «الدول الصغيرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ – رفع إمكانات النمو لديها وتعزيز قدرتها على الصمود أمام الصدمات» و «الدول الصغيرة في منطقة الكاريبي – التحديات التي يفرضها ارتفاع الدين وانخفاض النمو.»

PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges with the world's leading economists, policymakers, and expert practitioners, including Jagdish Bhagwati, Guillermo Calvo, Robert Mundell, Arvind Panagariya, and many others.

A 14-month mid-career Master of Public Administration focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises
- three-month capstone internship at the World Bank, IMF, or other public or private sector institution

The 2014–2015 program begins in July of 2014. Applications are due by January 5, 2014.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | www.sipa.columbia.edu/academics/degree_programs/pepm
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu